



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية الادارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال

بحث بعنوان
دور السياسة النقدية في تحديد أسعار الصرف
(العراق حالة دراسية)

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
١	الاية القرآنية
٢	الاهداء
٣	شكر وتقدير
٤	محتويات البحث
المبحث الاول: مقدمة ومنهجية البحث	
1	المقدمة
1	منهجية البحث
1	١. مشكلة البحث
2	٢. فرضية البحث
2	٣. اهداف البحث
2	٤. الاطار الزماني والمكاني
المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة	
4	المطلب الاول: السياسة النقدية
7	المطلب الثاني: انظمة واسعار الصرف
12	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وأدوات السياسة النقدية في العراق
المبحث الثالث: السياسة النقدية في تحديد اسعار الصرف في العراق	
15	المطلب الاول: المدة الاولى (1980-2003)
20	المطلب الثاني: المدة الثانية (2003-2020)
27	الخاتمة
28	الاستنتاجات
29	التوصيات
30	المصادر والمراجع

المقدمة

يحظى موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية، إذ تضع معظم دول العالم زيادة الناتج المحلي الاجمالي في سلم الاولويات لرفع المستوى المعيشي لسكانها . ولغرض تحقيق ذلك فإن الحكومات تلجأ إلى مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها في هذا الصدد من شأنها زيادة الانتاج ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى اساس المبادئ الاقتصادية، ان هناك نوعين رئيسيين من سياسات الاقتصاد الكلي متمثلتان بالسياسة المالية والسياسة النقدية التي يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسة الاقتصادية لإدارة الاقتصاد وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويعزى سبب ذلك كون ان هاتين السياستين تكملان بعضهما البعض فضلاً عن معالجتهمما الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي. ويعتقد اصحاب النظرية النقدية ان السياسة النقدية تمارس تأثيراً أكبر على النشاط الاقتصادي.

تعتمد فاعلية اداء السياسة النقدية على البنية الهيكلية للاقتصاد ودرجة تطوره وانفتاحه على العالم الخارجي فضلاً عن تطور القطاع المالي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى كفاءة رأس المال . إذ أكدت الدراسات النظرية والتطبيقية على اهمية القطاع المالي ودرجة تطوره وانعكاس تطوره على النمو الاقتصادي إذ ينبغي ان تتجه تلك الدراسات لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة ، وان تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتلافي حدوث ارتفاع كبير في الأسعار، الذي يترك أثره السلبي على النمو الاقتصادي.

يقترن سعر الصرف مع السياسة النقدية في الدول المتقدمة فتظهران وكأنهما توأمان تعملان معاً تسند إحداهما الأخرى ويتعمق هذا الترابط في الدول النامية عندما تصبح سياسة سعر الصرف جزءاً من السياسة النقدية إذ تستعين بها لتنفيذ أهداف سياستها النقدية فقد تتخذ منها أداة غير مباشرة للتدخل في السوق النقدية من خلال بيع وشراء النقد الأجنبي كما هي آلية السوق المفتوحة أو تتخذ من سعر الصرف هدفاً وسيطاً للوصول إلى الأهداف النهائية.

منهجية البحث

١. مشكلة البحث

يركز هذا البحث على مشكلة عدم الوضوح الذي ينتاب اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي اذ أن هذا النظام يتأرجح بين الثبات والمرونة والذي تحاول السياسة النقدية السيطرة عليه بحدود معينة اعتقاداً منها بدقة هذا الاختيار بغض النظر عن الظروف الاقتصادية

المتقلبة والصدمات المتتالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي حيث ان نظام سعر الصرف له تأثير مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي، اذ ترتبط سياسة سعر الصرف بالسياسة النقدية مما لذلك من اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي ودرجة تأثير تلك المتغيرات على الاداء الاقتصادي بشكل عام وعلى معدل النمو الاقتصادي بشكل خاص

٢. فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان وسائل السلطة النقدية في ادارة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار تعمل بصورة اجبرتها على اتخاذ اجراءات مهمة لغرض توفير الموارد المالية ، و حصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ مكنته من تحديد اسعار الصرف واستخدام الادوات للحد من التضخم.

٣. اهداف البحث

يهدف البحث الى :

١. الاجابة على السؤال الذي يتبلور الى الذهن وهو " هل الاقتصاد العراقي يعتمد بقوة على السياسة النقدية؟ إلى أي مدى تؤثر هذه السياسة في النمو الاقتصادي في العراق؟"
٢. الوقوف على واقع سعر صرف الدينار العراقي خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٢٠
٣. التلازم بين سعر الصرف السوقي والسعر الرسمي
٤. تقييم كفاءة وسائل السلطة النقدية والادوات المستخدمة والتسهيلات القائمة للحد من التضخم

٤. الاطار الزماني والمكاني

- الحدود الزمانية: شملت الحدود الزمانية للمدة الزمنية من ١٩٨٠ الى ٢٠٢٠
- الحدود المكانية: اسعار الصرف في العراق.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

المطلب الاول: السياسة النقدية

اولاً. مفهوم السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي. وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.¹¹

للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع، فالسياسة النقدية بالمعنى الضيق تشير الى كافة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لمراقبة عرض النقد لتحقيق اهداف اقتصادية معينة كهدف النمو والاستخدام الكامل¹²، وبالمفهوم الكينزي تعني السياسة النقدية مراقبة التغيرات في عرض النقود التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال الاثر على سعر الفائدة في السوق النقدي، اما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشير الى جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بهدف التأثير على مقدار وتوفر واستعمال النقد والائتمان.¹³

ثانياً. المراحل الرئيسية للتطور الفكري للسياسة النقدية

تعد السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية شأنها في ذلك شأن السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ لها تأثير على تغيير حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي. ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطوره المختلفة حيث نجد أن السياسة النقدية مرت بأربعة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، فالمرحلة الاولى وهذه المرحلة تمثل الافكار الكلاسيكية نجدها ما قبل كينز خلال القرن التاسع عشر والتي تنظر إلى النقود كعنصر محايد، وبالتالي لا تؤثر على حركة النشاط الاقتصادي، وإذا زادت كمية النقود المتداولة مع ثبات الإنتاج (لافتراضهم ان الاقتصاد يعمل في ظل التشغيل الكامل) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع المستوى

¹¹ زكريا النوري و ديسري السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2006، ص 185

¹² د. عوض فاضل، النقود والبنوك، جامعة بغداد، العراق، 1992، ص 583.

¹³ هيل عجمي، رمزي ياسين، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 259

للسياسة النقدية ممكن ان تنتقل الى مدى اكبر عن طريق تخفيض الاقراض المصرفي ، وقناة سعر الصرف ايضاً هي قناة في غاية الاهمية للسياسة النقدية خصوصاً في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ، فالسياسة النقدية الانكماشية تؤدي الى تقدير سعر الصرف الاسمي بأكثر من قيمته مع افتراض جمود الاسعار الاسمية في الاجل القصير مما يجعلها ثابتة ، فهذا التقدير المرتفع لسعر الصرف الحقيقي سيؤدي بدوره الى ضغط الصادرات الصافية للبلد .

من جانب اخر بعض الباحثين يرون اهمية جانب العرض في انتقال تأثير السياسة النقدية للنشاط الاقتصادي او كما يسموه تأثيرات جانب الكلفة للسياسة النقدية، فزيادة معدل سعر الفائدة يؤثر على الناتج من خلال زيادة تكلفة الانتاج من خلال عمل قناة رأس المال، والتي احداث تحفيز لتأثيرات الطلب نتيجة لارتفاع الاسعار.⁶¹

واخيراً تجدر الإشارة الا انه من خلال ما ذكر اعلاه اختلفت ادوار السياسة النقدية لصانع القرار حسب التطور النظري الذي تم الإشارة له ، وان السياسة النقدية لها دور في تحقيق التنمية الاقتصادية على حد سواء اذ كان ينظر للسياسة النقدية بأن دورها يتلخص فقط في التأثير على المستوى العام للأسعار (الكلاسيك) او لها دور في التأثير في متغيرات اقتصادية كلية (المدارس اللاحقة كلها والتي قد تختلف في الية انتقال تأثير السياسة النقدية)، فالحفاظ على معدلات مستقرة لمستوى الاسعار يساعد على اتجاهات تفاؤلية في الاقتصاد وثقة كبيرة بالنظام المالي والنقدي وبالنتيجة ارتفاع الاستثمارات ودفع عجلة التنمية في الاجل الطويل ، او ننظر لها بأن لها تأثير مباشر على قرارات الاستثمار وقطاع الاعمال عن طريق سعر الفائدة وسعر الصرف والادوات الاخرى وهي ايضاً تدفع بالعجلة التنموية بشكل مباشر اذن الدور التنموي موجود بشكل مباشر وغير مباشر يحتاج فقط لاتخاذ القرار المناسب من قبل السلطات النقدية.

⁶¹ 1 أ.د. وفاء جعفر أمين، م.د. أحمد عبد الزهرة حمدان، 2018 ، مصدر سابق، ص4.

المطلب الثاني: انظمة واسعار الصرف

اولاً: مفهوم سعر صرف

يعرف سعر الصرف لعملة ما بأنه: نسبة مبادلة هذه العملة بالعملات الاخرى. وبتعبير اخر فإن سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الاجنبية مقوماً بعدد من وحدات العملة المحلية⁷¹. إن استقرار سعر الصرف يعد حافزاً لزيادة النمو الاقتصادي والارتفاع بمستويات الانتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن العوامل المؤثرة على اسعار الصرف:⁸²

1. ارتفاع معدلات الصرف للعملات الاجنبية ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه هذه العملات
2. تراجع الصادرات او انخفاض اسعارها يؤثر على حجم التدفقات النقدية الداخلة الى البلد
3. الحروب والكوارث الطبيعية
4. معدل التضخم
5. الديون الخارجية
6. اسعار الفائدة

ثانياً: مفهوم سعر الصرف الأجنبي

للقوف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي يتوجب تحديد معنى اصطلاح الصرف الأجنبي Foreign Exchange فهو يحمل أكثر من مدلول فمرة يشير إلى مفهوم النقد الأجنبي Foreign Currency وأخرى يقصد به عملية تبادل النقود الأجنبية أو انه يعبر عن المعنيين في آن واحد، وكذلك فإن كلمة Exchange تعني نقد كما تعني تبادل أو صرف النقد.⁹³

1. سعر الصرف الاسمي **Nominal Exchange Rate**: ويعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من النقد المحلي والتعريف الأول هو الأكثر شيوعاً.¹⁰⁴

⁷¹ العامري ، محمد علي إبراهيم ، سعر الصرف الأجنبي / مدخل نظري ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 1 ، العدد 2 ، 2002 ، ص 102 ، الوندائي ، نشأت مجيد حسن: قياس تتر المستوى العالم للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002 باستخدام نموذج التعديل الجزئية مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 82 ، 2010 ، ص 113

⁸² العاني ، عماد محمد ، مياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد ، 2005 ، ص 33 ، الشكري ، عبد العظيم ، اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة 1991-2010 ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية ، المجلد 15 ، العدد 4 ، 2013 ، ص 142

⁹³ سيد عيسى " أسواق وأسعار صرف النقد الأجنبي " مؤسسة النقد السعودي ، ص 7 .

¹⁰⁴ أ.د. عبد الحسين جليل الغالي ، 2015: "سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي" ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي ، ص 16

٢. سعر الصرف الحقيقي **Real Exchange Rate**: بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على إثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار، إذ تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي ولمتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، إذ أن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق. ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية، أو سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية¹¹¹. كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاساً بعملة مشتركة. وسعر الصرف الحقيقي يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع سعر الصرف لعملة ما أي القوة الشرائية لها¹²²

٣. أسعار الصرف الفعالة **Effective Exchange Rates**: وهي الأسعار الفعلية التي يدفعها التجار من الصرف الأجنبي، ويمكن تعريف سعر الصرف الفعلي بأنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة ما مقابل عملات الشركاء أو المنافسين التجاريين، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد.¹³³ وهناك نوعان من أسعار الصرف الفعلية:

١. سعر الصرف الفعال الاسمي **NEER**: هو القيمة الاسمية لسلة محددة من العملات نتيجة لحركة أسعار الصرف الاسمية مقارنة بسنة الأساس الاسمي، أو يعرف بأنه متوسط لأسعار الصرف الاسمية الثنائية محسوبا بالقياس إلى فترة أساس معينة.¹⁴⁴
٢. سعر الصرف الفعال الحقيقي **REER**: يستخدم مؤشر سعر الصرف الفعال الحقيقي لقياس مدى تغير القوة الشرائية لعملة معينة عبر الزمن مقارنة مع الشركاء التجاريين. وسعر الصرف الفعال الحقيقي: هو متوسط لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين دولة وشركائها (منافسيها التجاريين) وغالبا ما تستخدم بيانات التجارة الخارجية في تكوين

¹¹¹ أ.د. عبد الحسين جليل الغالي، 2015، المصدر السابق، ص 16.

¹²² د. علاء شفيق الراوي وسالم عبد الحسين سالم، أثر تغيرت سعر الصرف الحقيقي والفعال للدولار الأمريكي على العادات النفطية لبلدان الخليج العربي، للفترة (1971-1982) مجلة الاقتصاد العربي، العدد (43)، 1985، ص 7.

¹³³ منصور. أحسان، 1983: "تحديد المستويات المناسبة لسعر الصرف لتطوير الاقتصاد بعض الأساليب والقضايا"، ورقة هيئة التدريس، المجلد، 30، العدد 4، ص: 791.

¹⁴⁴ د. علي توفيق الصادق عيات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية وصندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1997، ص 34.

الاوزان وان سعر الصرف الفعّال الحقيقي هو سعر الصرف الفعّال الاسمي معدّلاً بحركات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين.¹⁵

ثالثاً: أهمية سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف الأجنبي مكانته لكونه سعراً متميزاً ومختلفاً عن باقي الأسعار من خلال الوظائف التي يقوم بها وهي:

١. ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي: سعر الصرف يمثّل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاثة أسواق هي (سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل) ففي سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي سوق الأصول المالية الذي يتكون من أصول محلية وأجنبية (عينية أو مالية) فيقوم المستثمرون بالاختيار بينها بالمقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل درجة مخاطرة ، أمّا سوق العمل فإنّ الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضاً عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، الأمر الذي يدفع بالعمالة ولاسيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.¹⁶²
٢. توزيع الدخل : يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة دخله القومي ، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض دخله القومي. وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزداد أرباح أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي (ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتتخفّض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال. وعليه فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستؤثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها وأيضاً ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين.¹⁷³

¹⁵ د . عماد العاني ، شرر سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية الصادرات دولة الإمارات العربية المتحدة (، مصدر سابق

ص 12

¹⁶² د . علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، بحوث ومناقشات ،

أبو طيبي ، 1999 ، العدد الخامس ، ص 35-42

¹⁷³ د. أمين رشيد كلونة ، الاقتصاد الدولي ، بغداد ، الطبعة الثانية 1987 ، ص 205

٣. تخصيص الموارد: يدفع التغير في سعر الصرف إلى تحويل الموارد بين القطاعات ،فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى ، ففي حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير المتداولة دولياً (السلع غير المتاجر بها) ويصبح الإنتاج من أجل التصدير غير مربح، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.¹⁸¹

رابعاً: أنظمة الصرف الحالية

نشر صندوق النقد الدولي وهو المؤسسة الدولية المسؤولة عن تحديد او العناية بجمع أنواع أنظمة الصرف بكتيب ضمن سلسلة قضايا اقتصادية وتحت عنوان (التحرك نحو مرونة سعر الصرف) الأنظمة الحالية للصرف المعمول بها في البلدان المختلفة وهي كالآتي:¹⁹²

١. ترتيبات الصرف التي تعتمد على عملة أجنبية Exchange Arrangement Depend on Foreign Currency أي بغير عملة البلد القانونية: وهنا تكون العملة قيد التداول في البلد المعني هي عملة دولة أخرى (الدولة) او انضمام البلد المعني الى اتحاد نقدي يشترك في عملة قانونية واحدة. وهنا لا يوجد سعر صرف للعملة الأجنبية لأنها حلت محل العملة المحلية.

٢. مجلس العملة Currency Board: وهو نظام قديم يرجع الى بدايات القرن العشرين ولكن بعض البلدان عادت لاستخدامه ويقضي بالالتزام واضح ومحدد بسعر صرف للعملة الأجنبية محدد وثابت مع ضمان الالتزام والإيفاء بالتعهدات القانونية تجاه هذا الربط مهما كانت الظروف أمام العملة المحلية.

٣. سعر الصرف الثابت وترتيباته Fixed Exchange Rate and Its Arrangement ويحدد لعملة البلد المعني قيمة مركزية ثابتة يمكن تعديلها او إلغائها استنادا الى عملة دولة أجنبية (رسمياً او بحكم الواقع) او سلة من العملات الأجنبية للشركاء التجاريين او الماليين على وفق أوزان ترجح التوزيع الجغرافي للتجارة او التدفقات المالية ، ويجوز تحريك هذه القيمة بحدود ضيقة كأن تكون ((1% حول السعر المحدد، وتبقى السلطة النقدية على أهبة

¹⁸¹ د . علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة اسعار الصرف في البلدان العربية ، مصدر سابق ، ص 22
¹⁹² دوتغوبناروبا و فر نلنيدز غيلدا ، وكاركداغ سيم ، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف ومتى و باي سرعة؟ صندوق النقد الدولي سلسلة قضايا اقتصادية ، الرقم (38) لسنة 2006 ، صر 2-4.

الاستعداد للتدخل المباشر حفاظاً على السعر المحدد من خلال (بيع وشراء) العملة الأجنبية في السوق أو التدخل غير المباشر باستخدام أسعار الفائدة أو فرض القيود على التعامل بالنقد الأجنبي أو الضغط المعنوي أو التدخلات المؤسسية الأخرى.

٤. نظام الربط الزاحف Crawling Peg : وتعديل هنا قيمة العملة المحلية بشكل دوري وبمعدلات ثابتة استجابة للتغير في المؤشرات الكمية المختارة، كأن يعدل سعر الصرف الأجنبي الزاحف تلقائياً لإبعاد آثار التضخم مثلاً.
٥. نظام الصرف بمديات زاحفة Band Crawling : وهنا يحدد مدى يتحرك فيه سعر الصرف الأجنبي ويتم تعديل هذا المدى بين فترة وأخرى اعتماداً على المؤشرات المختارة كالتضخم مثلاً، فإذا كان مدى التحرك (1%) حول السعر المحدد فإن تغيير السعر المحدد سيغير معه المدى الى (حول السعر الجديد %) وهكذا.²⁰¹
٦. التعويم المدار Managed Float: وهنا لا يحدد سعر معين للصرف الأجنبي ولكن تسعى السلطة النقدية للتأثير عليه بالاعتماد على مؤشرات ميزان المدفوعات والاحتياطيات وسعر الصرف الموازي.
٧. التعويم الحر Free Float : وتعمل هنا قوى العرض والطلب في السوق لتحديد سعر الصرف الأجنبي ونادراً ما تكون هناك تدخلات وإن حصلت فهي لتلطيف التقلبات وليس لتحديد مستوى معين للسعر.²¹²

²⁰¹ د . عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء الأردن : 2011 ، ص 84-95.

²¹² محمد امين بربري ، مبررات وواقع التوجه الجديد الأنظمة الصرف الدولية ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد (7) ، 2009 ، ص 25-34.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف وأدوات السياسة النقدية في العراق

تقتزن سياسة سعر الصرف مع السياسة النقدية في الدول المتقدمة فتظهـا رن وكأنهما توأمان تعملان معا تسند إحداهما الأخرى ويتعمق هذا التـا ربط في الدول النامية عندما تصبح سياسة سعر الصرف جزءا من السياسة النقدية إذ تستعين بها لتنفيذ أهداف سياستها النقدية فقد تتخذ منها أداة غير مباشرة للتدخل في السوق النقدية من خلال بيع وشـا رء النقد الأجنبي كما هي آلية السوق المفتوحة أو تتخذ من سعر الصرف هدفا وسيطا للوصول إلى الأهداف النهائية. ومن هنا لابد من توضيح بعض النقاط التي تتعلق بسعر الصرف الأجنبي واليات استخدامه لتنفيذ أهداف السياسة النقدية .

أولاً: سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية

١. سعر الصرف بوصفه أداة من أدوات السياسة النقدية

إن تخلف الوعي المالي والمصرفي يعد احد المشاكل الملازمة للدول النامية والذي يمكن أن يبرز بشكل واضح بزيادة نسبة العملة في التداول إلى عرض النقد ، وتدني العمق المالي، وانخفاض عدد الفروع المصرفية التي تقدم خدماتها لأفراد المجتمع، أي أن عدد المواطنين المستفيدين من خدمات الفروع المصرفية كبير جدا إلى جانب هذه الخصائص والصفات تسود الأنظمة المصرفية المتخلفة وكثرة المشاكل والمعوقات التي تعاني منها السوق النقدية وسوق رأس المال في الدول النامية مما يجعلها غير فعالة كي تكون ميدانا لتفاعل القوى النقدية والمالية فيها، فضلا عن قلة إصدار الأوراق المالية والتجارية القابلة للتداول وكل ذلك يقتزن بنسب غير طبيعية من التضخم ما يدفع الأفراد لسحب ثقتهم من العملة المحلية ووضعها في العملات الأجنبية واقتنائها كمستودع للقيمة الأمر الذي يؤدي إلى انتشار ظاهرة الدولار و الدولار الجزئية. كل هذه العوامل والظروف تعقد الوضع أمام صانعي السياسات النقدية ومتخذي قراراتها وتدفعهم إلى ابتكار وسائل جديدة للتعامل مع هذا الوضع وأحد أهم تلك الوسائل هو استخدام الصرف الأجنبي كأداة من أدوات السياسة النقدية فمثلا عند الشعور بالضغط التضخمية يمكن بيع النقد الأجنبي (بما يشبه سياسة السوق المفتوحة) لسحب السيولة المحلية، أو عند ظهور علامات

الانكماش والركود سينعش البنك المركزي عملية شراء النقد الأجنبي لضخ السيولة إلى جسم الاقتصاد لتنشيطه. وهنا أضحت سياسة سعر الصرف وكأنها أداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يكون مؤشر سعر الصرف مقياساً لتلك الضغوط ومجسداً يستشعر به البنك المركزي مدى إمكانية التدخل في الوقت الذي يراه ضرورياً.²²¹

٢. سعر الصرف بوصفه هدفاً وسيطاً لتحقيق هدف نهائي للسياسة النقدية

يعتمد التدخل في سوق الصرف الأجنبي على طبيعة نظام الصرف المستخدم فيما إذا كان ثابتاً أو معوماً أو مداراً، فالعلاقة بين الدولار بصفته العملة المحلية والباون الإسترليني الذي يمثل الصرف الأجنبي تحدد بتقاطع منحني الطلب على الباون الإسترليني وعرضه يكون توازن سعر الصرف عند سعر معين (دولار\باون) وكمية معينة من الباونات تساوي الطلب عليها وكذلك عرضها لليوم الواحد. ألان نفترض لأي سبب كان زاد طلب الولايات المتحدة على الباون الإسترليني²³¹. فإذا كانت السلطة النقدية في الولايات المتحدة ترغب في المحافظة على سعر الصرف ثابت فان عليها أن تشبع فائض الطلب على الباون من احتياطياتها الرسمية من الباونات وبالمقابل فان السلطة النقدية في المملكة المتحدة تشتري الدولار واضافته إلى احتياطياتها الرسمية وتضخ الباونات في سوق الصرف الأجنبي لمنع ارتفاع قيمة عملتها (أي انخفاض قيمة الدولار). أما إذا كانت الولايات المتحدة تعمل تحت نظام سعر الصرف المرن الحر (المعوم) فان سعر الصرف سيرتفع (قيمة الدولار ستتناقص) وتصبح الكمية المطلوبة اقل والتي تساوي بالضبط الكمية المعروضة عند السعر الجديد، في هذه الحالة فان الولايات المتحدة لا تفقد أي شيء من احتياطياتها الرسمية وفي الحقيقة تصبح الاحتياطيات الدولية بالكامل غير ضرورية تحت مثل هذا النظام، إن النزعة إلى فائض الطلب على الباون للمعاملات التلقائية قد أزيلت بالتخفيض الكافي لقيمة الدولار مقابل الباون. تحت مثل هذا النظام فان جزءاً من العجز الموجود في ميزان الولايات المتحدة يغطي باحتياطياتها الرسمية المفقودة والجزء الآخر ينعكس على شكل انخفاض في قيمة الدولار. لذلك لا نستطيع الآن قياس العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة بالقياس البسيط بما فقد من الاحتياطيات الرسمية أو بواسطة صافي ميزان الائتمان في حساب الاحتياطيات الرسمية للولايات المتحدة، تحت سعر الصرف المدار تؤثر خسارة الاحتياطيات الرسمية فقط درجة التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي للتأثير في مستوى حركة أسعار الصرف، وليس عجز ميزان المدفوعات. وعلى العموم فان حساب موازنة الاحتياطيات الرسمية يعطي دلالة (إشارة) على درجة التدخل من قبل السلطات النقدية للدولة في

²²¹ البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لعام (2009) ص6

²³¹ أ.د. عبد الحسين جليل الغالي، 2015، مصدر سابق، ص30.

سوق الصرف الأجنبي لتقليل تقلب أسعار الصرف والتأثير في مستوياتها. وبذلك فإن السياسة النقدية جعلت من سعر الصرف هدفا وسيطا لموازنة ميزان المدفوعات والسيطرة على الاحتياطيات لدى البنك المركزي.

٣. سعر الصرف بوصفه هدفا نهائيا للسياسة النقدية

إن استقرار أسعار الصرف هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية إلا أن هذه الأهمية تزداد في حالة اعتماد الاقتصاد على أسعار الصرف الثابتة أكثر مما هو في اقتصاد يعتمد على أسعار الصرف المرنة. تاريخيا إن أغلب الاقتصاديين يفضلون سعر الصرف الموعوم إلا أنه وحتى في السنوات الحالية فإن بعض الاقتصاديين يفضلون العودة إلى أسعار الصرف الثابتة، على اعتبار إن سعر الصرف الثابت هو أحد المتغيرات التي يمكن أن تؤثر عليه السياسة النقدية وفضلا عن ذلك فإن سعر الصرف الموعوم قد يساعد في استخدام قواعد السياسة النقدية.

إن مسألة الاختيار بين سعر الصرف الثابت أو الموعوم لم تكن مسألة محسومة أو نهائية كما تبدو لأول وهلة ففي الفترات التي كانت تلتزم فيها الدول المتقدمة بتحقيق أسعار صرف ثابتة، فإنها لم تتوان عن تغيير أقيام عملاتها في الأوقات التي كانت تستطيع عمل ذلك وبما تقتضيه الحاجة لتحقيق أهداف اقتصادية أخرى.

تستخدم السلطة النقدية سياستها النقدية في تحديد سعر صرف عملتها من خلال ثلاثة متغيرات وهي سعر الفائدة والدخل ومستويات الأسعار أو التضخم فعند الأخذ بالسياسة النقدية التوسعية فإنها ستدفع معدلات الفائدة نحو الأسفل والذي يؤدي إلى انقطاع التدفق الرأسمالي للأغراض التمويلية مما ينجم عنه انخفاضاً في قيمة عملة ذلك البلد (ارتفاع سعر الصرف الأجنبي). ويكون لسعر الفائدة في الأمد القصير التأثير الساقط على بقية التأثيرات. وتستخدم السياسة النقدية المتغير الثاني في تحديد سعر الصرف وهو الدخل وعليه فإن زيادة عرض النقد ستؤدي إلى زيادة الدخل، وهذا وفر مسلكاً آخر للتأثير على سعر الصرف، فالزيادة في الدخل تعني زيادة الاستيرادات من دون التأثير على الصادرات. وعند إتباع السياسة النقدية الانكماشية فإنها ستسبب انخفاضاً في الدخل ومن ثم انخفاضاً في الاستيرادات وارتفاع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف الأجنبي) لأن الطلب على الصرف الأجنبي لغرض الاستيرادات سينخفض. وأما المسلك الثالث فهو تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف من خلال متغير الأسعار فالسياسة النقدية التوسعية تدفع بمستوى الأسعار إلى الأعلى في بلد معين، وستكون الأسعار في ذلك البلد مرتفعة نسبياً مقارنة بالأسعار الأجنبية، الأمر الذي سيجعل صادرات ذلك البلد أكثر غلاءً وهذا

يعني إن السياسة النقدية التوسعية سوف تدفع العملة الوطنية نحو الانخفاض وفي النهاية فإن التأثير الصافي للسياسة النقدية على سعر الصرف سيكون واضحاً فالسياسة النقدية التوسعية ستدفع سعر الصرف نحو الارتفاع والسياسة النقدية المقيدة تدفعه نحو الانخفاض.²⁴¹

المبحث الثالث: السياسة النقدية في تحديد اسعار الصرف في العراق

مر العراق بظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي اسهمت في اضعاف دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد دمرت الحروب العسكرية البنى التحتية للاقتصاد العراقي وأخرت عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود بسبب الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية في العراق. كما شهد العراق في عام ٢٠٠٣ تغيير للنظام السياسي بشكل تام وكذلك تغيير بالنظام الاقتصادي ايضا حيث تحول من نظام التخطيط الشامل إلى نظام الية السوق وهذا بدوره ادى إلى سلسلة من التغيرات في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد ومن بين اهم التغيرات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية هو حصول البنك المركزي على استقلاليته لذا سوف نقسم الفترات إلى قسمين، الأول سيركز على المدة التي سبقت عام ٢٠٠٣ ، والثاني سيركز على المدة ما بعد عام ٢٠٠٣ .

المطلب الاول: المدة الاولى (١٩٨٠-٢٠٠٣)

اتسمت تلك الفترة بوجود ارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية، تميزت بهيمنة اجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي الذي كان يفتقد للاستقلالية. إذ شهدت تلك الفترة اجراءات وقرارات عديدة نظراً للوضع الاقتصادي الحرج بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية وقيام السلطة باتخاذ اجراءات نقدية لتمويل تزايد النفقات العسكرية عن طريق تنقيد الدين اي الاقتراض المباشر من البنك المركزي والادارة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة، وازداد عرض النقد بشكل كبير وعندها قام البنك المركزي بطرح سندات ادخار سميت (سندات القادسية) تم توظيفها لتمويل عجز الموازنة اضافة الى استخدام انواع متعددة من اسعار الصرف، وبغض النظر عن العمل بنظام اسعار الصرف الثابتة الذي كان متبع ما قبل الحرب يضاف الى ذلك الاقتراض من المؤسسات المصرفية لتمويل العجز.²⁵¹

²⁴¹ أ.د. عبد الحسين جليل الغالي، 2015، مصدر سابق، ص32.

²⁵¹ د.ثريا عبد الرحيم ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 ، العدد 48 لسنة 2007، فلاح خلف الربيعي، اجراءات السياسة المالية وأثرها على الاداء المصرفي في العراق، الحوار المتمدن ، 2008.

وفي بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي شهد العراق عقوبات اقتصادية قاسية نتيجة احتلاله للكويت و خوضه حرب الخليج الثانية مما اسفر عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة منها الفساد الاداري والمالي وضياع فرص الاستثمار وظهور المضاربات والاسواق الموازية وغيرها من المشاكل الاخرى.²⁶¹

كما توسع عرض النقد في هذه المدة نتيجة ممارسة سياسة النقد الرخيص من خلال ربط الكتلة النقدية بعجز الموازنة المضطرد، حيث اصبحت مديونية الخزانة مصدرا للإصدار والذي يعرف بتنقيد الدين العام وحتى بعد توقيع مذكرة التفاهم 1996 وتحقق إيرادات اجنبية فان معدل نمو عرض النقد استمر بالنمو الواسع ولكن بوتيرة اقل. وكان ما يسارع نمو الكتلة النقدية هو معدلات نمو عجز الموازنة العالي جدا ، وكان السبيل لرد هذا العجز هو الاقتراض المباشر من البنك المركزي، اذ كان البنك المركزي وسياسته النقدية وميزانيته العمومية تابع للسياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة بغض النظر عن الآثار الناجمة عن ذلك كالتضخم وتقلب سعر الصرف، وقد ادى ذلك إلى زيادة عمق التداعيات السالبة، من خلل في بنية الناتج وتدني اداء الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باعتباره مدخلا إلى توفير جزء من العرض الكلي (AS) مقابل كميات الطلب الكلي (AD) المحفزة بالمعروض النقدي المنفلت.

اذ يلاحظ ان سيادة الهيمنة المالية للخزانة العامة العراقية على البنك المركزي وسياسته النقدية انعكس بهذا النمط من الاختلال التضخمي، وبالتالي أصبح دور البنك المركزي هو تمويل الدين العام ولأكثر من عقد مما كان له اثراً في الاستقرار الاقتصادي الكلي. اما معدلات الفائدة فقد كانت تسعر اداريا من قبل السلطة النقدية مع فارق كبير وغير معقول ما بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وبما يلغي الوساطة المالية للجهاز المصرفي²⁷²، وظهر ذلك عند قيام البنك المركزي بوضع سعر وحدود لمعدلات الفائدة للتأثير على الائتمان بالإضافة إلى وضع حدود عليا للائتمان بهدف التأثير على الميزانية العامة للبنوك مع قيود عمليات التحويل الخارجي ونسب قانونية للاستثمار في الحوالات والسندات.

لقد استخدم البنك المركزي العراقي اسعار الفائدة لتحقيق غرضين هما، تشجيع الادخار العائلي ، وامتصاص الفائض النقدي وتخفيض الطلب على السلع والخدمات من اجل المحافظة على استقرار الاسعار²⁸³، لذا كان استخدام اسعار الفائدة من السلطات النقدية بوصفها

²⁶¹ د. يوسف الاسدي، نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، 2015 ص 160

²⁷² محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص 29.

²⁸³ د. اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ، 2002 ، ص 304.

اداة نقدية مباشرة مقيدا لمنافذ الاختلال النقدي في الاقتصاد هو للتأثير في حجم الكتلة النقدية المتزايدة وامتصاص فائض السيولة واستقطاب رؤوس الاموال الفائضة في مجالات ادخارية حيث اتخذ البنك المركزي، العراقي اجراءات استهدفت زيادة سعر الفائدة على الودائع الآجلة (سنتين) من (8%) الى (15%) الا ان محاولات السلطة النقدية من خلال تغيير هيكل اسعار الفائدة لمواجهة ما يتولد من تأثير لإصدار العملة على السيولة المحلية بفعل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي انعكس بتصاعد وتائر نمو عرض النقد.²⁹¹ وقد أدى ارتفاع التضخم إلى جعل قيمة اسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهو ما أدى إلى إلغاء دور اسعار الفائدة خلال تلك المدة.³⁰²

اما في نطاق البنوك فقد اشتملت الاصلاحات في تركيب اسعار الفائدة على قروضها التي كانت تتراوح بين (3%-9%) سنوياً في عام ١٩٩٨ في اطار الحد من اسعار الفائدة التجارية والمتخصصة، إذ تراوحت اسعار الفائدة المصرفية التجارية بين (20%-25%) سنوياً في عام ١٩٩٧ علاوة على ذلك فقد اتخذت اجراءات اصلاحية استهدفت استقطاب مدخرات القطاع الخاص تمثلت برفع اسعار الفائدة المدينة على الودائع الثابتة لآجل (سنتين) إلى سعر فائدة (18%) بعد ان كانت (15%) وقد حققت التغيرات الحاصلة في تركيب اسعار الفائدة نجاحاً واضحاً على صعيد التغلب على مشاكل السياسة النقدية نتيجة تطور ارسدا الودائع وزيادة الارصدة النسبية لبعض الودائع وضبط مصادر التسرب النقدي ومكافحة التضخم النقدي بشكل مرغوب.³¹³ اما فيما يخص سعر الصرف فهو الآخر تأثر بالتغيرات التي طرأت بعد احداث ١٩٩٠ بسبب الظروف التي مر بها العراق من حرب وعقوبات اقتصادية والتي ادت إلى اختلالات هيكلية واسعة داخلية وخارجية تمثلت بارتفاع الاسعار بمعدلات عالية ومتسارعة انعكس سلباً على الانتاج وأضعف فاعلية الاسعار في تشجيع الاستثمار والتي كان لها مضاعفات سلبية على سعر صرف الدينار العراقي. وقد أدى هذا إلى زيادات مستمرة في معدلات التضخم مساوية إلى الانخفاض في معدل العائد من العملة الاجنبية ونتيجة لذلك أصبح هناك حافز على استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية في السوق الموازية واتساع فئة المضاربين وسعيه للحصول على الارباح الكبيرة ما أدى إلى زيادة الطلب على العملات الاجنبية الذي كان اكبر من استطاعة البنك المركزي العراقي للاستجابة له آنذاك بسبب توقف تصدير النفط الخام العراقي الذي يعد المصدر الرئيس للحصول على العملات الاجنبية بالإضافة إلى تجميد الارصدة العراقية في الخارج وهذا بدوره أدى إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات العراقي، وقد تزامن ذلك مع

291 د. سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات

اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999، ص 56

302 د. محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، مصدر سابق، ص 58

313 د. سامي فاضل عطو، المصدر نفسه، ص 31

الزيادات الكبيرة في عرض النقد نتيجة التمويل المصرفي للعجز المستمر في الموازنة الحكومية بسبب التراجع الكبير في الإيرادات العامة الناجم من انخفاض الانتاج واتساع الطاقة الانتاجية العاطلة مقارنة بالطاقة المتاحة مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها المتزايدة نتيجة اعادة الاعمار واصلاح الاضرار الناجمة عن حرب الخليج الثانية وقد كانت نتيجة لكل هذه الاسباب هو زيادة عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.³²¹

اما سعر صرف الدينار العراقي فقد انخفض مع بداية عقد التسعينيات نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بموجب قانون مجلس الامن المرقم (661) لعام 1990 نتيجة اجتياحه للأراضي الكويتية. الا ان هذا الانخفاض كان مستمرا وحتى بعد تطبيق مذكرة التفاهم التي فرضت على العراق (النفط مقابل الغذاء والدواء) بقي سعر صرف الدينار العراقي منخفضا وكذلك انخفضت اسعار المواد الغذائية كافة، وفي ضوء هذه الاحداث بدأت اسعار السلع والخدمات تتشكل بأسلوب جديد يختلف عن الأسلوب الذي سبق تطبيق مذكرة التفاهم ، وقد تمت معالجة الاوضاع الجديدة باتخاذ اجراءات واتباع سياسات تتلائم مع ظروف الحصار منها تزايد الاعتماد على الية السوق في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مما انعكس في تطور الاسواق الموازية واخذها دور مهم في الاقتصاد العراقي والتوسع في تطبيق اسعار الصرف المتعددة وتطويرها، ويمكن تقسيم انواع سعر صرف الدينار العراقي الى:³²²

١. سعر الصرف الثابت ويعد هذا السعر مركزيا لتقييم جميع إيرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية ويبلغ هذا السعر 3.2 دولار / دينار.
٢. السعر الموازي: وهو السعر الذي يتغير يوميا تبعا لقوى السوق ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا ولاسيما من قبل القطاع الخاص.
٣. الاسعار الادارية: وهي الاسعار التي تقررها السلطة، وهناك اسعار ادارية مختلفة تطبق مثل سعر اداري على المستوى الداخلي للعمليات الجارية بين دوائر الدولة وهو يختلف عن السعر الاداري المعمول به في السفارات والمصدرين والفنادق، وقد تكون هناك اسعار صرف اخرى وبالرغم من سلبية التعديدية في اسعار الصرف من وجهة نظر اغلب الاقتصاديين منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص وتوجيه موارد النقد الاجنبي نحو التجارة الخارجية، الا ان اسعار الصرف المتعددة اسمهمت في ديمومة الاقتصاد الوطني.

³²¹ سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة (1980-2001) ،

رسالة ماجستير، اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002 ، ص 77

³²² د. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الحادي عشر ، 2006 ، ص5

وعلى الرغم من اتباع الحكومة العراقية إلى سياسات واجراءات لمعالجة الاختلالات الناجمة عن ظروف الحصار ولا سيما فيما يخص سعر صرف الدينار العراقي الا ان تدهور قيمة الدينار العراقي انعكس على اختلالات داخلية وخارجية امتدت اثارها إلى اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية واتساع فئة المضاربين الذي اسهم نشاطه في فقدان قيمة الدينار العراقي لاهم وظائفه وهي مستودع للقيمة، بالإضافة إلى بروز ظاهرة السوق الموازية التي من خلالها قام التجار والوسطاء إلى استخدام الاستيراد بدون تحويل خارجي طبقاً للقوانين الصادرة بهذا الشأن بحيث بيع جزء كبير من العملة في الخارج وتمويل استيراداته بالجزء الآخر³⁴¹. إذ ساهمت سياسة الاستيراد بدون تحويل خارجي والتي نفذت منذ منتصف عقد الثمانينات الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية من جهة وزيادة عرض وتداول الدينار العراقي من جهة اخرى، إذ ظهر جانب الميزان التجاري الرسمي هناك ميزان تجاري غير رسمي يعبر عن الاستيرادات والصادرات الخفية (التهرب) وبدأ هنا سعر الصرف في السوق الموازي يتحدد بموجب العجز في الميزان التجاري الخفي الذي يسدّد تلقائياً بتهريب العملة الى الدول المجاورة إذ كان الطلب عليها لأغراض المضاربة المستقبلية³⁵². هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي صاحبه توقعات متشائمة عن الوضع المستقبلي لقيمة الدينار العراقي في السوق الموازية مما يزيد الطلب على الدولار ويشجع على الدولار او لغرض المضاربة نتيجة الشعور الناجم عن ان الدولار اليوم هو ارخص من الدولار الذي يشتري غدا علاوة على ذلك ادى تدهور سعر صرف الدينار العراقي إلى جعل الافراد يتوجهون إلى حيازة الموجودات الحقيقية كالذهب والعقارات والسلع المعمرة للتعويض عن انخفاض قيمة الدينار العراقي وفقدانه وظيفته كنفد³⁶³.

يتضح مما سبق ان هناك تذبذب في اسعار الصرف في العراق على الرغم من الاتجاه الصعودي لها بشكل عام حيث بلغت في نهاية المدة (1936 دينار/ دولار)، اما اسعار الفائدة فقد كانت اقل تذبذب حيث كانت مستقرة عند (6.5 %) في السنوات الأولى من عقد التسعينيات الا انها ارتفعت لتبلغ (7.25 %) عام 1995 وبقيت مستقرة عند هذا المستوى حتى عام 1999 إذ ارتفعت فيه اسعار الفائدة لتبلغ (7.35 %) وبقيت مستقرة عند هذا المعدل حتى نهاية المدة المذكورة، والجدول التالي يوضح التطورات في عرض النقد واسعار الصرف ونسبة مساهمة

³⁴¹ هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف

الدينار العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001، ص 80

³⁵² رجاء عزيز بندر العقيدي، اثر إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية دراسة تجارب بلدان نامية مختارا للمدة 1991 -

2006، مصر العراق، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص

158

³⁶³ د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003،

مصدر سابق، ص 149

عرض النقد من الناتج المحلي الاجمالي. والجدول (١) يوضح التغير في اسعار الصرف في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٢.

جدول (١): المعدل السنوي لسعر صرف الدولار بالدينار العراقي للفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٢

السنة	سعر الصرف الاداري	سعر الصرف السوقي
١٩٨٠	0.295	0.306
١٩٨١	0.295	0.475
١٩٨٢	0.295	0.48
١٩٨٣	0.3108	0.501
١٩٨٤	0.3108	0.501
١٩٨٥	0.3108	1.176
١٩٨٦	0.3108	1.174
١٩٨٧	0.3108	1.174
١٩٨٨	0.3108	2
١٩٨٩	0.3108	3
١٩٩٠	0.3108	4
١٩٩١	0.3108	10
١٩٩٢	0.3108	21
١٩٩٣	0.3108	74
١٩٩٤	0.3108	456
١٩٩٥	0.3108	1674
١٩٩٦	0.3108	1170
١٩٩٧	0.3108	1471
١٩٩٨	0.3108	1620
١٩٩٩	0.3108	1972
٢٠٠٠	0.3108	1930
٢٠٠١	0.3108	1929
٢٠٠٢	0.3108	1957

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات متفرقة

المطلب الثاني: المدة الثانية (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

شهد العراق تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في عام 2003 ، وكان نتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق فقد استلزم ذلك تحولا كبيرا في السياسة النقدية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي. وقد وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاسس والقواعد واتخذت العديد من الاجراءات على الصعيد النقدي كنتيجة لبرامج الاصلاح الاقتصادي وكان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب، لذا كان الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي هو السعي للحفاظ على استقرار الاسعار والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق ووفقا لذلك يقوم البنك المركزي بتعزيز النمو المستدام³⁷¹، وكانت من اهم الاجراءات التي اتخذت في سبيل ذلك هي منح البنك المركزي العراقي استقلالية وفق القانون رقم (56) لعام (2004) الذي منح البنك المركزي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته كما منع القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة او اي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة.

كما لجأ البنك المركزي الى استخدام العديد من الادوات المستحدثة غير المباشرة الى جانب الادوات التقليدية لتفيد سياسته النقدية تمثلت بـ(1) التسهيلات القائمة والتي بدأ استعمالها منذ اواسط عام 2004 وكان الهدف منها منح الامان للمصارف لإدارة فائض السيولة ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة، فضلا عن السيطرة على مناسيب السيولة لدى البنوك التجارية وتسهيل ادارتها، وتفعيل اداة سعر الفائدة في ظل غياب الاسواق المالية المتطورة، بالإضافة الى كل ذلك تشجيع البنوك التجارية على التعامل فيما بينها بصورة اوسع دون الاقتصار على التعامل مع البنك المركزي. (2) مزاد العملة الاجنبية (الدولار) التي استحدثها البنك المركزي لأول مرة في 2003 ولازال العمل بها مستمرا وكان الهدف منها هو الحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي والسيطرة على حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية، وتوليد الاستقرار في قيمة العملة المحلية عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني، فضلا عن توحيد اسعار الصرف الاجنبي في العراق، وتحقيق التجانس في آلية سوق الصرف من خلال اشباع رغبة السوق من العملة الاجنبية، بالإضافة الى سد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته كافة والتي تحتاجها السوق العراقية، وكذلك رفع القدرة الشرائية للدينار العراقي وما ينعكس عليه من تحسن في القيمة الحقيقية للدخول، اما فيما يخص المصارف فان هذه الاداة توفر لها موارد

³⁷¹ د. احمد اسماعيل المشهداني، د. حيدر حسين ال طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2009، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ثلاثة وثلاثون ، 2012 ، ص 137.

بالعملة الاجنبية تمكّنها من فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان واجراء عمليات تحويل المبالغ بالعملات الاجنبية.³⁸¹

اما فيما يخص القطاع المالي ولاسيما اسعار الفائدة فقد أعلن البنك المركزي في 2004/03/01 تخليه عن تحديد سعر الفائدة التي تتقاضاه او تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لربائنها علاوة على ذلك فقد سمح البنك المركزي للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق. كما قام البنك المركزي العراقي بتحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام التسويات عبر الزمن، وتصدر التسويات الاجمالية على ما يزيد عن نصف ترليون دينار عراقي يوميا بأكثر من (100معاملة علما ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب. أضف إلى ذلك اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بأجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان إلى عمليات (Fees Base) التي يقتضيها التنويع. كما قام البنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية تضمنت اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشد ماليا واداريا وذلك من اجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق لما لهما من اهمية كبيرا في النشاط المصرفي التجاري. بالإضافة إلى اعادة هيكلة المصارف فقد تم تحديث البنك المركزي العراقي ايضا واعادا هيكله التنظيمي بما يتفق واهداف السياسة النقدية وتحقيق غاياتها حيث تم إطلاق حرية التحويل الخارجي من خلال الغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال والجريمة والارهاب. كما تم اعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي حيث تقوم وزارة المالية بسداد الديون المتراكمة خلال عقد التسعينيات بأقساط سنوية على مدى (7.5) سنة ابتداء من 2006-3-31 كما يخضع الدين إلى فائدا سنوية قدرها (5%).³⁹¹

بعد ان استعرضنا اهم الاسس والقواعد التي تعمل وفقها السلطات النقدية في العراق بقي ان نوضح اهم الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في هذه المدة للتحكم في المتغيرات النقدية ومدى فاعليتها، فعلى صعيد عرض النقد فقد استمر عرض النقد بالزيادة ضمن هذه المدة كامتداد للمدة السابقة، على الرغم من انتقال عرض النقد إلى مرحلة جديدة بعد عام 2003 بسبب استراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في ادارة وتسيير عرض النقد والحفاظ

³⁸¹ عبد الحسين الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017، ص33-34.

³⁹¹ د.احمد اسماعيل المشهاني ، د. حيدر حسين ال طعمه، مصدر سابق، ص 137

على معدل نموه من اجل المحافظة على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للأسعار، ومن جملة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد اصدار عملة جديدة بدلا من العملة القديمة بمواصفات جديدة تحد من تزويرها الامر الذي ساعد في تعزيز ثقة الافراد بها كما ساعدت سياسة تحرير سعر الفائدة وبشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى اجمالي عرض النقد وزيادة ثقة الافراد بالجهاز المصرفي بسبب استقرار قيمة العملة وقد ادت هذه التطورات إلى استقرار الطلب النقدي فضلا عن الغاء ظاهرة تعدد اسعار صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية (تحسن سعر الصرف للدينار العراقي).⁴⁰¹

ولغرض السيطرة على عرض النقد قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة إلى (١٦%) في عام ٢٠٠٦ في سبيل سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور الا ان هذا الاجراء أدى إلى آثار سلبية على القطاع الخاص إذ أدى هذا الأجراء إلى احجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة ، وفي عام ٢٠٠٨ قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة إلى (١٥ %) نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار امام الدولار من خلال مزاد بيع الدولار ، كما قام البنك المركزي بتخفيض اخر لسعر الفائدة في عام ٢٠٠٩ إلى (١٤%) بناء على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض و انطلقا من حرص البنك المركزي في الاسهام في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص فقد خفض سعر الفائدة الى (٦%) عام ٢٠١٠ ثم الى (٤%) في آذار عام ٢٠١٠^{٤١٢}. أما فيما يخص سعر الصرف فقد بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ عام ٢٠٠٥ بعد اتباع العراق نظام سعر الصرف الموعوم من خلال استخدام سياسة مشددة عارضا الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط الذي بلغ معدلات عالية جدا بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة تدهور سعر صرف الدينار امام العملات الاخرى و الناتج عن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها ادارة قوات الاحتلال التي كانت نتائجها تآكل القوة الشرائية للنقود لدى الأفراد والحكومة. وقد تمكن البنك المركزي العراقي من تحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار من ١٥٠٠ دينار للدولار في عام ٢٠٠٥ إلى نحو ١١٢٠ دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ وقد كان لتوفر الاحتياطات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي الاثر الاكبر في سياسة التدخل للمحافظة على سعر صرف الدينار الرسمي و اقترابه من سعر الصرف الموازي على الرغم من أن هذه الاحتياطات لم تكن ناتجة عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ماهي نتيجة لعوائد الصادرات النفطية المتزايدة بسبب

⁴⁰¹ د. جليل كامل غيدان، استبرق اسماعيل حمه، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 1990-

2012، واسط، مجلة الكوث للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد30، 2015، ص8.

⁴¹² البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي لعام 2016.

ارتفاع اسعار الأسواق العالمية التي وصلت الى اكثر من ١٠٠ دولار للبرميل^{٤٢٣}. وفي عام ٢٠١٤ واجهت السياسة النقدية تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنهوض بالعملية التنموية ولاسيما في ظل تردي الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي أثر بشكل او باخر على سرعة وفاعلية الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية ، إلا انه في المقابل تمكنت السياسة النقدية من تعزيز استدامة الاستقرار الاقتصادي من خلال خفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (٢,٤ %) عام ٢٠١٣ الى (١,٦ %) عام ٢٠١٤ ، الأمر الذي يدل على انتفاء الضغوط التضخمية ، فضلا عن سعيها نحو تفعيل الادوات النقدية باتجاه تشجيع الاستثمار من خلال استمرار العمل بسعر الفائدة البالغ (٦ %) سنويا خلال عام ٢٠١٤ واعتمادها كواحدة من الادوات التي يمكن من خلالها التصدي للانحرافات السعرية والتي أسهمت في توفير البيئة الملائمة لحفز النشاط الائتماني للجهاز المصرفي الحكومي والخاص وتعزيز قدرتها في تحريك النشاط الاقتصادي . كما استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة أيام والتي تعد صمام الأمان للمصارف لإدارة فوائض السيولة لديها ضمن معدل معتدل من اسعار الفائدة التي تؤدي بالنتيجة الى السيطرة على نسب السيولة وذلك استجابة إلى تطورات السيولة التي من شأنها المحافظة على نطاق مالي آمن وسليم إذ جرى تخفيض السعر الفائدة على ايداعات المصارف المعمول بها من (٤ %) الى (٢ %) ومن ثم الى (١ %) خلال العام ٢٠١٤ . اما عام ٢٠١٥ فقد شهدت السياسة النقدية انكماشاً واضحاً تمثل بالانخفاض الحاصل في عرض النقد ويعود ذلك بالدرجة الاساس الى انخفاض رصيد صافي الموجودات الاجنبية على أثر التراجع الحاصل في العوائد النفطية ، الا انها نجحت في ظل حالة الركود التي عاشها الاقتصاد العراقي في تقديم الدعم له من خل اعتماد عدة اجراءات من اهمها :

- دعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة بمبلغ (٥) تريليونات دينار لتمكينها من تقديم القروض إلى الصناعيين والزراعيين وتقديم القروض الاسكانية والعقارية دعماً للنشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل .
- تمويل الموازنة العامة للدولة بقرض قيمته (٤,٤) ترليون دينار من خلال تشغيل (٥٠ %) من الاحتياطي الالزامي للمصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي العراقي .
- اعادة شراء حوالات الخزينة من السوق الثانوية حيث قام البنك المركزي بشراء حوالي (٦,٢) مليار دينار كمرحلة اولى من تلك الحوالات .

⁴²³ د . عبد الجبار عبود الحلفي ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم ، و اسط، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد (31) 2012 ، ص 33-34 .

- تخصيص (١) ترليون دينار الى المصارف الخاصة تخصص لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حصرا .

كما تمكنت السياسة النقدية للبنك المركزي من المحافظة على معدل سعر صرف متوازن نسبيا للدينار العراقي والاحتفاظ برصيد جيد من الاحتياطي الأجنبي و هو كاف لتغطية الاستيرادات الأكثر من ستة أشهر.

اما في عام ٢٠١٦ فقد تبنى البنك المركزي اجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة بهدف تقديم الدعم للاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد. إذا استمرت السلطة النقدية ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار لما يوفره من ركيزة أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعف القدرات في مجال السياسات الناجمة عن الصراع مع الارهاب ، فضلا عن المحافظة على احتياطي اجنبي مقبول وفق المعايير الدولية ، إذ عملت السياسة النقدية ضمن اطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي ، وكان لهذه السياسة دور واضح في ايجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر ادوات مختلفة (حوالات الخزينة ، سندات) وذلك بالتنسيق مع الادوات الاقتصادية الكلية في العراق ، كما ساهم في اصدار سندات الخزينة لتسديد مستحقات المقاولين و الفلاحين، فضلا عن اعادة توزيع هيكل نسب الاحتياطي الالزامي و إطلاق نسبة (٥ %) من نسبة الاحتياطي الالزامي البالغ (١٥ %) المفروض على اجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الامريكي للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة وذلك الغرض مواجهة سحبوات زبائنها وكذلك لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمصارف التي تواجه مشاكل سيولة . كما تم طرح السندات الوطنية (الاسمية) بالدينار العراقي بإصدارية ذات خمس فئات (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠, ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠, ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠, ١٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠, ٥٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بمبلغ اجمالي (١,٢) ترليون دينار بيع منها (٧٢٩,٢) مليار دينار . أما فيما يخص نافذة الاستثمار بالدينار العراقي فقد تم رفع سعر الفائدة من (١ %) سنويا إلى (٣,٥ %) ابتداء من ١/٣/٢٠١٦ ثم أجرى تخفيضا لسعر الفائدة ثلاث مرات ليصل الى (٠,٥٠ %) في ٢٥/١٢/٢٠١٦ اما بالنسبة للودائع لمدة (١٤) يوم و (٣٠) يوم فقد تم تخفيض سعر الأخرى لتكون (٠,٧٥ %) و (١,٢٥ %) ابتداء من ٢٥/١٢/٢٠١٦ . فضلا عن ذلك شهد عام ٢٠١٦ انطلاق المشروع التنموي بنك المركزي العراقي المتضمن تخصيص ستة تريليونات دينار عراقي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، إذ خصص (١) ترليون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة و (٥) ترليون للمشاريع الكبيرة جميعها تنفذ عبر الجهاز المصرفي العراقي من اجل توسيع القاعدة الانتاجية المحلية و تحريك عجلة الاقتصاد وكذلك انجاز مشروع المتاجرة الالكترونية للأوراق المالية الحكومية في السوق

الثانوية. ونلاحظ أن السياسة النقدية كانت لغاية الأزمة المزدوجة التي شهدتها عراق هي سياسة تابعة ألا أن الوضع الحرج الذي عانت منه الحكومة فسحت المجال أمام السياسة النقدية لتتخذ حزمة من الاجراءات من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في اقل تقدير وانقاذ الاقتصاد من الانهيار . والجدول (٢) يوضح التغير في اسعار الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٠.

جدول (٢): المعدل السنوي لتغير سعر صرف الدولار بالدينار العراقي للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٢٠

السنة	سعر الصرف الاداري	سعر الصرف السوقي
٢٠٠٣	1453	1453
٢٠٠٤	1469	1472
٢٠٠٥	1467	1475
٢٠٠٦	1255	1267
٢٠٠٧	1193	1203
٢٠٠٨	1170	1185
٢٠٠٩	1170	1186
٢٠١٠	1170	1185
٢٠١١	1166	1241
٢٠١٢	1166	1220
٢٠١٣	1166	1214
٢٠١٤	1182	1247
٢٠١٥	1182	1275
٢٠١٦	1190	1258
٢٠١٧	1190	1208
٢٠١٨	1190	1196
٢٠١٩	1195	1221

*وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

** البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، نشرات متفرقة

الخاتمة

يعاني العراق من مشكلات بنيوية كانت مخرجاتها المتعلقة بغياب التنمية الاقتصادية المرتبطة بالاختلالات في هذا الاقتصاد، إذ لم تستطع السياسات الاقتصادية للبلد ان تستثمر الموارد التي حصل عليها العراق من الربيع النفطي، انما تعرضت تلك الموارد للهدر والضياع. ومنه يتبين عدم استقرار الاقتصاد العراقي لسببين رئيسيين الاول ريعية الاقتصاد العراقي متمثلة بالاعتماد على النفط كمصدر تمويل رئيسي للموازنة العامة للدولة هذا يعني ان هناك اختلال في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي و قصور في قطاعات الزراعة والصناعة والقطاعات غير النفطية الاخرى، والسبب الثاني هو عدم الاستقرار السياسي متمثل بالتحول الى انتهاج فكر جديد في ادارة الدولة وهو النظام البرلماني الاتحادي ويعتبر من الانظمة غير المعتادة في المنطقة اي ان تطبيق هذ المنهج لم يصل بعد للامثلية المطلوبة ، مما عرض العراق لهجمات ارهابية وعدم استقرار الوضع الامني والذي له دور كبير في نفور المستثمر الاجنبي والمحلي على حد سواء .

وفيما يخص استقرار المستوى العام للأسعار ومن ضمنه استقرار سعر صرف الدينار العراقي وجعل التضخم من مرتبة عشرية واحدة والتحدي هذا عنصر محوري مهم في طريق تهيأت الجو الملائم للمستثمر الاجنبي والمحلي بل وحتى الافراد لسلك سلوك تنموي ، فعندما يكون هناك استقرار في المستوى العام للأسعار يعني استقرار المستوى المعيشي وتوليد عائد نقدي للنقود المحمولة متمثلة بانخفاض الاسعار وزيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن شراءها بوحدة النقود، بكلمة اخرى يصبح أثر الدخل الحقيقي ساري المفعول في الاقتصاد فأى زيادة في عرض النقود مع استقرار المستوى العام للأسعار تعني زيادة الدخل الحقيقي للفرد وبالنتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ومن ثم الوصول الى توازن جديد

ومستوى اعلى من الدخل اي زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل ، وحتى سعر الصرف عندما يمتاز بالاستقرار هذا يحفز المستثمر الاجنبي والمحلي على الاستثمار لأنه ستتولد لديه الثقة بأنه لن يخسر امواله نتيجة تقلبات اسعار الصرف وقيمة الدينار المحلي مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي والوصول الى مستوى توازني اعلى من الدخل ، عموماً نجح البنك المركزي الى حد كبير جداً بمستويات متدنية للتضخم واستقرار وتحسن في سعر صرف الدينار العراقي ولكن لم يأخذ دوره في المسار التنموي خصوصاً فيما يخص الاستثمار بل وحتى الاستهلاك بسبب الظروف الامنية وتعرض البلاد للتهديدات الارهابية التي تشيع جو الخوف وعدم الثقة بالمستقبل وبالتالي تدفع رؤوس الاموال الى الهروب وايضاً تدفع الفرد الى تقنين استهلاكه وزيادة اكتنازه تحسباً للأوضاع غير الموثوقة في المستقبل .

الاستنتاجات:

١. فيما يخص المدة الاولى للدراسة نجد ان السياسة النقدية لم تكن سوى اداة بيد الدولة وان عرض النقد لم يكن الا مصدر من مصادر التمويل للموازنة العامة.
٢. ان زيادة عرض النقد في المدة الاولى من الدراسة وبمعدلات مرتفعة ادى الى زيادة التشوهات في الاقتصاد العراقي والى انهيار الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية.
٣. ان عرض النقد في المدة الاولى (١٩٨٠-٢٠٠٢) اكثر اثراً من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في الاجل القصير ويزداد الاثر الايجابي لكل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في الاجل الطويل، اما بخصوص سعر الصرف فانه مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية كونه يؤثر سلباً في الناتج المحلي الاجمالي ويعزى سبب ذلك الى ضعف القاعدة الانتاجية ما ينعكس على انخفاض الصادرات غير النفطية التي تعد القناة الرئيسية لانتقال اثر سعر الصرف الى الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن فضلاً عن زيادة الاستيرادات.
٤. على الرغم من ان التشريعات والقوانين في البلدان الريعية تؤكد علمياً استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة لكن الامر عكس ذلك إذ ان قدرة السياسة النقدية على السيطرة على نمو عرض النقد تكون محدودة لان الاساس النقدي في هذه الدول يزداد بشكل كبير نتيجة لزيادة رصيد الموجودات الاجنبية عن طريق القطاع النفطي، وبالتالي يكون الاثر " الهيمنة المالية – النفطية".

٥. حققت السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ نجاحا نسبيا من خلال زيادة القيمة الحقيقية للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي ويعود هذا بشكل اساسي الى تدخل البنك المركزي في العراق من خلال طرح كميات كبيرة من النقد الاجنبي من خلال نافذة العملة الاجنبية.
٦. على الرغم من انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض مقدار الفائض وحدث عجز في 2009 في ميزان المدفوعات، وهنا برز دور تنموي للبنك المركزي المتمثل بتحفيز المصارف التجاري على زيادة منح الائتمان مما ساعد على تخفيض البطالة.
٧. واجهت السياسة النقدية بعد عام ٢٠١٤ تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار المالي والنهوض بالعملية التنموية نتيجة تعرض العراق الى الازمة المزدوجة التي تمثلت بسيطرة داعش على مناطق واسعة من العراق من جانب وانخفاض اسعار النفط من جانب اخر، والفترة هذه شهدت انخفاض الاحتياطات الاجنبية في البنك المركزي التي تتكون لديه كنتيجة للإيرادات النفطية للحكومة المركزية، الا انها نجحت في تخطي الازمة من خلال استعمال ادواتها التقليدية والحديثة.
٨. هناك خلل في تحقيق هدفٍ استقرار الأسعار وتخفيض البطالة ولم تستطع السياسة النقدية التحفيز باتجاه التنمية ولا حتى بشكل غير مباشر عن طريق تحقيق هدفها الاساسي المتمثل باستقرار الأسعار.
٩. في المدة الثانية الممتدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠) فان عرض النقد أكبر اثرا في الناتج المحلي الاجمالي من الانفاق الحكومي، الا ان أثر الناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا كان ذا أثر سالب وهو مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية، كما ان سعر الصرف كان ذا أثر سالب ايضا ويعزى ذلك لزيادة الاستيرادات لتغطية الطلب الكلي.

التوصيات:

اعتمادا على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يخرج البحث بجملة من التوصيات:

١. الاستمرار في استخدام الادوات المستحدثة للسياسة النقدية الى جانب الادوات التقليدية، ولاسيما نافذة بيع الدولار مع اجراء التطويرات بالشكل الذي يدع سياسة سعر الصرف التي يتطلبها العمل لإبعاد ما يشوبها من مساوئ.
٢. الحد من ظاهرة العجز في الموازنة العامة، إذ يتطلب الامر اتباع سياسة ضبط الانفاق وخاصة غير المنتج منه واستخدام السياسة الضريبية بشكل كفوء وعدم الاتساع بدائرة الاعفاءات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

٣. السعي الى تبني أطار مؤسسي كفوء يعزز من الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي العراقي ويحقق الانضباط المالي، بتوفيره لمصادر بديلة لتمويل العجز خلافا لسياسة "التنقيذ".
٤. ضرورة المساهمة في تطوير سوق العراق للأوراق المالية باعتباره نافذة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومصدر اساس للتوازن من خلال عمليات التمويل في النشاط الاقتصادي، والعمل على تشجيع الائتمان المحلي وزيادة الوعي المصرفي من قبل السياسة النقدية.
٥. وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية يتضمن زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال التحول التدريجي من الطبيعة الريعية للاقتصاد بدعم النمو القطاعي الانتاجي في كل من الزراعة والصناعة والخدمات.

المصادر والمراجع

اولا. القرآن الكريم

ثانياً. الكتب:

١. د. عبد الحسين جليل الغالبي ، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء الأردن : 2011 .
٢. د. اكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ، 2002 .
٣. د. أمين رشيد كلونة ، الاقتصاد الدولي ، بغداد ، الطبعة الثانية ، 1987
٤. مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة/ محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999.

ثالثاً. الرسائل والاطاريح:

١. رجاء عزيز بندر العقيد، اثر إحلال النقد الأجنبي في فاعلية السياسة النقدية دراسة تجارب بلدان نامية مختارا للمدة 1991-2006، مصر العراق، اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 .
٢. سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة (1980-2001) ، رسالة ماجستير، اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002 .

٣. الغالبي ، عبدالحسين جليل ، 2002 ، سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة

رابعاً. المجالات:

١. أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي، 2015: "سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي"، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي.
٢. أ.د. وفاء جعفر أمين، م.د. أحمد عبد الزهرة حمدان، 2018: "تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدور"، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الرابع.
٣. ثريا الخزرجي ، 2010 ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات المستقبل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والعشرون .
٤. د . علاء شفيق الراوي وسالم عبد الحسين سالم ، اثر تغيرات سعر الصرف الحقيقي والفعال للدولار الأمريكي على العادات النفطية لبلدان الخليج العربي ، للفترة (1971-1982) مجلة الاقتصادي العربي ، العدد (43) ، 1985.
٥. د . علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق العالمية ، صندوق النقد العربي ، بحوث ومناقشات ، أبو ظبي ، 1999 ، العدد الخامس.
٦. د . عماد العاني، دور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية الصادرات دولة الامارات العربية المتحدة مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع، 2008.
٧. د. احمد اسماعيل المشهداني، د. حيدر حسين ال طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – 2009، بغداد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد ثلاثة وثلاثون ، 2012 .
٨. د. أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد الحادي عشر ، 2006 .
٩. د. جليل كامل غيدان، استبرق اسماعيل حمه، أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 1990-2012، واسط ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد30، 2015

١٠. د. سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 1999 .
١١. د. يوسف الاسدي، نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، 2015 .
١٢. د. ثريا عبد الرحيم ، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13 ، العدد 48 لسنة 2007.
١٣. الشكري ، عبد العظيم ، 2013 ، اثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة 1991-2010 ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية ، المجلد 15 ، العدد 4
١٤. العامري ، محمد علي إبراهيم ، 2002 ، سعر الصرف الأجنبي / مدخل نظري ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، المجلد 1 ، العدد 2
١٥. العاني ، عماد محمد ، 2005 ، مياسة صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة ، مجلة الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد
١٦. عبد الحسين الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017.
١٧. محمد امين بربري ، مبررات وواقع التوجه الجديد الأنظمة الصرف الدولية ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد (7) ، 2009
١٨. محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014.
١٩. هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001 .
٢٠. الوندائي ، نشات مجيد حسن ، 2010 : قياس المستوى العالمي للأسعار وعرض النقد على سعر صرف الدينار العراقي للفترة 1980-2002 ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 82.

رابعاً. التقارير والنشرات:

١. البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية لعام (2009) .
٢. البنك المركزي العراقي ، نشرة اسعار العملات الرئيسية اليومية ، سنوات مختلفة
٣. البنك المركزي العراقي، 2016 ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم الإقتصاد الكلية التقرير الاقتصادي للفصل الرابع.
٤. د . علي توفيق الصادق عيات1977: "ادارة اسعار الصرف في البلدان العربية وصندوق النقد العربي" ، ابو ظبي.
٥. د.نعيم مصباح جراح ، د يوسف الأسدي ، البنك المركزي العراقي ، مركز العراق للدراسات، 2016 .
٦. دوتغوبناروبا و فر نلنيز غيلدا، التحرك نحو مرونة سعر الصرف : كيف و متى و باي سرعة؟ صندوق النقد الدولي سلسلة قضايا اقتصادية ، الرقم (38) ، 2006
٧. سيد عيسى " اسواق و اسعار صرف النقد الأجنبي " مؤسسة النقد السعودي.
٨. فلاح خلف الربيعي، اجراءات السياسة المالية وأثرها على الاداء المصرفي في العراق، الحوار المتمدن ، 2008.